مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الطليعة

التاريخ : ١٩٧١/٧

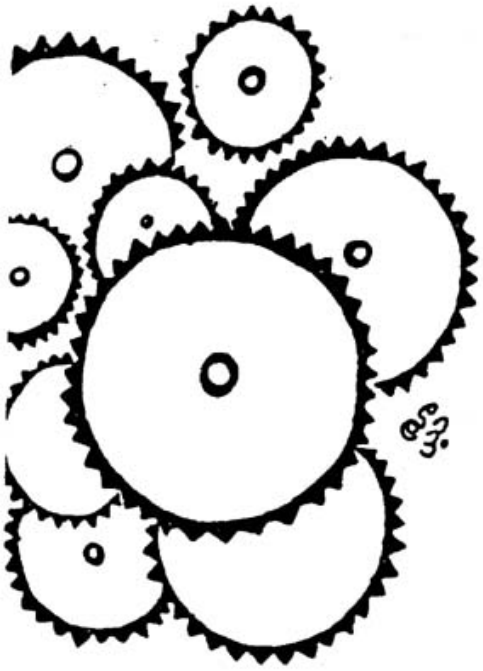

الدستور والمقومات الاقتصادية

تقدم الطليعة فيما يلى تصورا عاما
للمقومات الاقتصادية فى الدستور

١٥٤٨٩

١ ـ تعمل دولة قوى الشعب العاملة فى ثبات واصرار على بناء مجتمع اشتراكى يختفى منه غلال الانسان للانسان وتذوب الفوارق بين الطبقات ويرتفع فيه باطراد مستوى معيشة المواطن المادى وتنمو وتزدهر طاقاته الثقافية والروحية ٠

وعليها فى سبيل ذلك أن تستكمل تصنيع البلاد ، وبصفة خاصة بناء الصناعة الثقيلة باعتبارها القاعدة الصلبة للصناعة الوطنية كلها ، وتطوير الزراعة بهدف تحضير الريف وتقليل الفوارق بين القرية والمدينة ٠ وعليها فى الوقت ذاته أن تبدأ ثورة ثقافية تمحو سبة الامية من جبين الوطن وتوفر للتنمية الصناعية الزراعية ما يلزمها من عمالة فنية ، وتخلق المناخ المواتى لتقدم البحث العلمى والتكنولوجى الاصيل،ويتيح للمواطن كنوز الفن والادب والفكر ، وتخلص المجتمع من القيم والافكار الرجعية المترسبة من عصور الاقطاع والسيطرة الاستعمارية .

٢ ـ تسير الدولة الاقتصاد القومى بأسلوب التخطيط المركزى الذى يمكن وحده المجتمع ممثلا فى الدولة من السيطرة على كل الموارد المتاحة وتقرير أوجه استخدامها المثلى ، التى تحقق أكبر عائد فى أقصر وقت وتضمن استمرار زيادة الدخل القومى ٠

ولزيادة فاعلية التخطيط المركزى تعمل الدولة باستمرار على دعم أجهزته وتطوير أساليبه وتنظيم ممارسته على كافة المستويات وحفز الجماهير على المشاركة فى أعماله بالاقتراح والمناقشة وابداء الرأى فى مواقع الانتاج وفى التنظيمات الشعبية وفى مجلس الشعب ولجانه ٠

٣ ـ يقرر القانون الحد الاعلى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال ويؤكد على مستوى القرية سلطة تحالف قوى الشعب العامل ٠

وتعتمد الدولة فى تطوير الزراعة على التعاونيات القائمة على الانضمام الحر والادارة الديموقراطية ، وتنظم عن طريقها توفير الائتمان

ومستلزمات الانتاج ، وتسويق المحصولات الرئيسية ،وتشجيعها على الاخذ بأساليب الزراعة التعاونية والملكية التعاونية لوسائل الانتاج العصرية · وتنظم الدولة الدورة الزراعية وتحدد أنواع البذور والاسمدة وأساليب الرى بما يضمن الارتفاع المستمر بالانتاج الزراعى · ويجب أن يكون لممثلى الفلاحين الذين لا يملكون اكثر من خمسة أفدنة ٨٠ فى المائة من مقاعد مجالس ادارة التعاونيات الزراعية ·

وتقيم الدولة فى الاراضى المستصلحة مزارع آلية كبيرة تحقق من العائد ما يكفل تغطية ما استثمر فى اصلاحها وتكون نموذجا رائدا للزراعة العصرية المرتبطة بالتصنيع والتصدير تهتدى به التعاونيات الزراعية ·

٤ ـ تعتمد الدولة فى تطوير الاقتصاد القومى على القطاع العام ودوره القيادى ويجب أن يضم القطاع العام البنوك وأعمال التأمين وما يتصل بها ، والتجارة الخارجية ، وتجارة الجملة ، والصناعة الثقيلة والقسم الاساسى من أعمال التشييد والصناعات التحويلية الرئيسية · كذلك يجب أن يكون له فى مجالات الصناعة الخفيفة والزراعة وتجارة التجزئة النسبة التى تمكنه من أداء دور فعال ·

٥ ـ تشجع الدولة الصناعة الحرفية ، وتساعد المشتغلين بها على تكوين تعاونيات صناعية تمكنهم من تطوير انتاجهم حجما ونوعا عن طريق الملكية التعاونية لوسائل الانتاج العصرية · ويجب أن يكون لممثلى صغار الحرفيين الذين لا يستخدمون اكثر من عشرة عمال ٨٠٪ من مقاعد مجلس ادارة التعاونيات الصناعية ·

٦ ـ تحمى الدولة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى الزراعة والصناعة الصغيرة وتجارة

التجزئة والاسكان والخدمات ما دامت تعمل على زيادة الانتاج فى اطار الخطة القومية وتحترم حقوق العاملين ٠

٧ ـ تحقيقيا لديموقراطية الانتاج ، وضمانا لمشاركة الجماهير فى معركة التنمية ببنـاء الاشتراكية تقوم ادارة وحدات القطاع العام على أساس اشتراك العاملين فى الادارة وحصولهم على نسبة من الارباح،يجب على وجه الخصوص أن يكون للممثلين المنتخبين عن العاملين نصف مقاعد مجلس الادارة ، كما يجب ان يكون لكل وحدة جمعية عمومية للعاملين تجتمع مرة على الاقل كل سنة لمناقشة الميزانية وتقـرير مجلس الادارة ومشروع الخطة ٠

٨ ـ يحدد القانون الحدالادنى للاجور ،والحد الاعلى، بما يكفل لكل عـامل مستوى من المعيشـة لا يجوز النزول دونه ويقلل فى نفس الوقت الفروق من أدنى الاجور واعلاها ، وينظم القانون الحوافز المادية التى تكفل تحقيق مبدأ من كل بحسب قدراته ولكل بحسب عمله ٠

٩ ـ تعمل الدولة على اعلاء شأن العمـل باعتبـاره اسـمى قيم المجتـمع الاشتراكى ٠ تجعل منه المقياس الاساسى فى تقويم المواطن ، وتنظم الحوافز الادبية التى من شأنها تحقيق ذلك ٠

١٠ ـ يجب أن تتسع قاعدة نظام التأمينات الاجتماعية والصحية بحيث تغطى كل العاملين وتؤمنهم ضد المرض والبطالة والعجز عن العمل والشيخوخة ٠

١١ ــ تعيد الدولة النظر فى نظم الضرائب لتقيم نظاما ضريبيا حديثا يتناسب مع التحول الاشتراكى ويحدد عن طريق شمول الضريبة لكل مصادر الدخل وتصاعد سعرها ، وخضوع كل المواطنين لها ؛ التكافؤ فى التضحية والعدالة فى تحمل أعباء تمويل التنمية ٠

١٢ ـ تشجع الدولة على الادخار ، وتنظم اشكال تعبئته لخدمة التنمية ؛ وتقاوم مظاهر الاسراف فى الانفاق العام والخاص .